الحوكمة المالية ودورها في رفع الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية – دراسة تحليلية لمؤسسة صيدال

Financial Governance And Its Role In Raising The Financial Performance Of Economic Institutions –an analytical study of the SAIDAL

قديد زيان[1]، قمان عمر[2]*

[1] طالب دكتوراه، مخبر MQEMADD، جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)، z.guedid@univ-djelfa.dz

[2] أستاذ محاضر "أ"، مخبر MQEMADD، جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)، a.gamane@univ-djelfa.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/04 تاريخ القبول: 2021/10/23

الملخص:

تهـــدف هـــذه الدراســـة إلـــى البحـــث فـــي العلاقـــة بـــين الحوكمـــة الماليـــة و الأداء المـــالي للمؤسســـات الاقتصـــادية، ولتحقيـــق هـــذا الهـــدف تـــم تحليـــل و مناقشـــة البيانـــات الماليـــة لمؤسســـة **صـــيدال** طيلـــة الفتـــرة الممتـــدة بـــين ســـنة 2017 إلـــى 2019 حيـــث أظهـــرت نتـــائج الدراســـة أن هنـــاك علاقـــة بـــين الحوكمـــة الماليـــة و تحســـين الأداء المـــالي للمؤسســـات الاقتصـــادية، وهـــذا مـــا أظهـــره تحليـــل البيانـــات بمختلـــف مؤشرات التحليل المالي .

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الأداء المالي، الرفع المالي، المؤسسات الاقتصادية.

تصنيف JEL: G19, G39.

Institutions

The study aims to research the relationship between financial globalization and the financial performance of economic institutions, and to achieve the goal was analyzed and discussed the financial statements of the **SAIDAL** foundation throughout the period between 2017 - 2019 where the results of the studies showed that there is a relationship between financial globalization and improving the financial performance of economic institutions, as shown by the analysis of the bayanas with various indicators of financial analysis.

Keywords: Globalization, financial performance, Leverage, Economic Institutions.

JEL Classification: G19, G39.

* المؤلف المرسل

1. **مقدمة:**

يعتبر مصطلح الحوكمة من أهم مفاهيم الإدارة الحديثة، وقد حظي هذا المفهوم باهتمام دولي كبير في السنوات الأخيرة بعدما شهد العالم العديد من الانهيارات والأزمات والفضائح المالية في مختلف دول العالم، والتي أدت إلى خسائر مالية كبيرة لكبريات الشركات العالمية، وفقدان الثقة في الأسواق المالية المختلفة و ابتعاد المستثمرين عنها، إضافة إلى فقدان الثقة في مكاتب المحاسبة و التدقيق نتيجة عدم وجود المعلومات المالية التي تعرضها مختلف المؤسسات.

ترجع هذه الانهيارات إلى انتشار الفساد المالي و الإداري داخل المؤسسات، وذلك بسوء الإدارة وضعف أساليب الرقابة و الإشراف و اختلال هياكل التمويل وعدم القدرة على تدفقات نقدية داخلة كافية لسداد الالتزامات المستحقة على الشركات، إضافة إلى غياب الإفصاح و الشفافية من خلال إخفاء المعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية بصدق، والاهم من ذلك هو غياب أخلاقيات ممارسة مهنتي المحاسبة والتدقيق.

هذا ما جعل المستثمرين يراعون قبل الاستثمار في أي مؤسسة، مدى سلامة هياكل الحوكمة داخلها، والتي تتضمن مستوى معين من الشفافية و الإفصاح، لذا أصبح من الضروري تطبيق مبادئ الحوكمة في أي مؤسسة.

2. **الإشكالية الرئيسية:**

كيف تساهم الحوكمة في الرفع من الأداء المالي للمؤسسات الاقتصاديةَ؟

و للإجابة عن الإشكالية المطروحة يجب الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بحوكمة الشركات ؟
- ما هي أهداف ومبادئ الحوكمة ؟
- ما المقصود بالأداء المالي؟

الفرضية الرئيسة: تساهم الحوكمة في الرفع من الأداء للمؤسسات الاقتصادية عن طريق تنظيم وتحديد وتوزيع المهام داخل المؤسسة و كذا تطبيق الصارم للقوانين .

3. **الفرضيات الفرعية:**

-حوكمة الشركات هي النظام الذي من خلاله توجه نشاطات المؤسسة .

-تهدف الحوكمة إلى تنظيم وتوزيع الأعمال داخل المؤسسة وذلك من اجل تحقيق الأهداف المسطرة.

-من بين مبادئ الحوكمة ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة يتمثل في ضمان الشفافية و كفاءة الأسواق المالية.

-الأداء المالي هو عملية تشخيص الصحة المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على خلق قيمة مضافة .

4. **أهمية البحث:**

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة وذلك بسبب الاهتمام المتزايد لعملية قياس الأداء المالي والذي يمكن المؤسسات الاقتصادية من معرفة مدى وصولها إلى أهداف الإستراتيجية المسطرة من جهة، و من جهة أخرى تصحيح الاختلالات الحاصلة على وظائفها أو وحداتها والتي بينها القياس من خلال مؤشراته.

5. **أهداف البحث:**

-توضيح مختلف المفاهيم المتعلقة بالحوكمة و بالأخص الحوكمة المالية .

-توضيح ما مدى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

-إبراز مدى مساهمة الحوكمة المالية في الرفع من الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية

6. **الدراسات السابقة:**

-دراسة نورة محمدي ومحمد و محمد الصغير قريشي، أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات الصناعية البتروكيمياوية المدرجة في سوق المال السعودي، دراسة تطبيقية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد2016/09.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر الحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات العاملة في قطاع الصناعة البيتروكيمياوية المدرجة في سوق المال السعودي للفترة الممتدة من 2010 إلى 2015، وذلك باستخدام نموذج انحدار **بانل** لتحديد أثر التغير في حوكمة الشركات،(التيتم قياسها من خلال خصائص مجلس الإدارة)، على التغير في الأداء المالي مقاسا بالعائد على الأصول.

توصلت الدراسة إلى وجود اثر ايجابي و ذو دلالة معنوية لاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء أداء الشركة، وعدم وجود أثر لكل من ازدواجية الأدوار وحجم مجلس الإدارة و نشاط لجنة التدقيق على الأداء المالي لشركة.

-دراسة أمال سكور، اثر حوكمة المؤسسات على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية، دراسة مقارنة بين عينة من البنوك العمومية والبنوك الخاصة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة- 2017/2016.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق حوكمة المؤسسات على الداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر، بالإضافة إلى الوقوف على مدى تباين مؤشرات الداء المالي وتطبيق مبادئ الحوكمة لدى البنوك العمومية والخاصة في الجزائر، وذلك من خلال الاعتماد على المنهج التحليلي لدراسة مؤشرات الأداء المالي وممارسة الحوكمة في القطاع البنكي ككل في الجزائر خلال الفترة 2003-2009، كذلك تم الاعتماد على المنهج الإحصائي من خلال تصميم استبيان والذي يحتوي 6 محاور، تم توزيعه على عينة تشكل 30 من المائة من مجتمع الدراسة المقرة ب 20بنك معتمد من طرف البنك الجزائري، و استخدام برنامج spss لتحليل نتائج الاستبيان واختبار صحو الفرضيات الدراسة.

توصلت الدراسة من خلال الدراسة التحليلية إلى اختلاف تأثير حوكمة المؤسسات على الداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر تبعا لاختلاف طبيعة ملكيتها، حيث أن ممارسة الحوكمة تؤثر على مؤشراتها المالية الخاصة بالربحية، أما تباين هذا الأثر راجع لاختلاف إدارة المخاطر و المتعلقة أساسا بمخاطر الائتمان و مخاطر السيولة بين البنوك العمومية والخاصة، وتعتبر البنوك الخاصة أحسن أداء من نظيرتها العمومية بالرغم من وجود تباين في تطبيق حوكمة المؤسسات على مستوى هذه البنوك باستثناء إدارة المخاطر، و التي تمارس بشكل أكثر لدى البنوك الخاصة

-دراسة بن عيسى ريم، تطبيق آليات حوكمة المؤسسات و آثرها على الداء المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2011-2012

هدفت هذه الدراسة إلى التطرق للمفاهيم النظرية لحوكمة الشركات وتطورها الزمني، وكذا التعرف على الجهود الدولية لإرساء مفهوم الحوكمة، وكذا دراسة جملة من آليات الحوكمة التي تعمل على تعزيز كفاءة وأداء

المؤسسات، و كذا التطرق من خلال الدراسة التطبيقية، إلى تأثير آليات الحوكمة على أداء المؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية موجبة، بين ارتباط آليات حوكمة الشركات بأداء المؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة .

-دراسة عدنان عبد المجيد قباجة 2008، أثر فاعلية الحاكمية المؤسسية على الداء المالي للشركات في سوق فلسطين

سعت هذه الدراسة إلى اختبار اثر جودة حوكمة الشركات على الداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية باستخدام الانحدار الخطي البسط و المتعدد لتحديد اثر التغير في المتغير المستقل ممثلا في حوكمة الشركات، التي تم قياسها باستعمال مؤشر مشتق من استبيان القواعد الإرشادية لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، على المتغير التابع ممثلا في الأداء المالي.

خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين فاعلية حوكمة الشركات وبين العائد على حق الملكية، و العائد على الاستثمار، وسعر السهم إلى ربحيته و القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، كما توصلت كذلك إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين فاعلية الحوكمة وتباين سعر السهم اليومي.

7. **تعريف المصطلحات والمفاهيم:**

1.7.ماهية حوكمة الشركات

1.1.7.تعريف الحوكمة:

*يعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة التي راجت لمصطلح corporate gouvemance أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح المتفق عليها هي: أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة. (عمار، 2018، صفحة 100)

*تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: هي ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة شركات الأعمال، ويحدد هيكل الحوكمة الحقوق و المسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط الشركة مثل مجلس الإدارة، المساهمين، أصحاب المصالح، كما يحدد قواعد و إجراءات اتخاذ القرار المتعلقة بشؤون الشركة، ويحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها ووسائل الرقابة عليها. (عمار، 2018، صفحة 100)

*حوكمة الشركات هي: مجموعة من المعايير و القواعد و القوانين المنظمة للأداء و الممارسات العلمية و التنفيذية للمؤسسات، ومن ثم الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح و الشفافية. (علي، 2005، صفحة 173)

*وتعرف على إنها الإجراءات الحاكمة للتنظيم الإداري الفعال في جوانب مختلفة، لضمان سير عمال المؤسسات على أفضل وجه، و التي من خلالها تتم حماية و ضمان أموال المساهمين، مع الأخذ بعين الاعتبار أيضا حماية أصحاب المصلحة من دائنين و مقرضين و موظفين. (الوابل، ديسمبر 2002، صفحة 4)

2.1.7. أهمية الحوكمة:

حدد مركز التعاون الدولي و التنمية لسنة 2014 أهمية الشركات في النقاط التالية: (عمار، 2018، صفحة 100)

*ضمان القدرة الكافي من الأمان للمستثمرين و حملة الأسهم لتحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم.

*تعظيم القيمة السوقية للأسهم، وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية.

*تجنب الوقوع في مشاكل محاسبة و مالية و تحقيق الدعم و الاستقرار لنشاط الشركات.

*التحقق من كفاءة تطبيق برامج الخصخصة وحسن توجيه الحصيلة منه إلى الاستخدام الأمثل لها .

بالإضافة إلى: (حنا، 2005، صفحة 88)

*محاربة الفساد المالي و الإداري و عدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى.

*تحقيق الاستفادة القصوى من أساليب الرقابة الداخلية .

*تحقيق قدر كاف من الإفصاح و الشفافية في القوائم المالية .

3.1.7.أهداف الحوكمة:

تهدف حوكمة الشركات إلى: (علي ب.، 18-19 ماي 2011، صفحة 08)

*حماية حقوق المساهمين، وذلك من خلال الاحتفاظ تثبت ملكيتهم للأسهم، وشفافية المعلومات و تقديمها في الوقت المناسب، وضمان الحق في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة و الحصول على حصة من الأرباح السنوية .

*تحقيق العدالة و تعني الاعتراف بحقوق جميع الأطراف ذات المصالح بالمؤسسة، و بالشكل الذي يضمن تحقيق العدالة و المساواة بين المساهمين.

*حماية مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالمؤسسة وذلك من خلال زرع روح الائتمان و الولاء للمتعاملين مع المؤسسة و في مقدمة ذلك العاملين بها.

*توفير المعلومات و دعم سلامة قنوات الاتصال للتأكد من سلامة أنظمة الرقابة الداخلية و الخارجية وتطبيق القواعد و القوانين و بما يؤدي إلى تحسين أداء المؤسسة.

*وضع أنظمة لرقابة على إدارة المؤسسة وأعضاء مجلس إدارتها.

4.1.7.خصائص الحوكمة:

لها عدة خصائص أبرزها: (الحملاوي، 08/10/سبتمبر 2005، الصفحات 332-331)

*الانضباط: ويعني إتباع السلوك الأخلاقي الملائم الذي يتماشى و المسؤولية المعطاة.

*الشفافية:وهي الإفصاح في الوقت المناسب عن المعلومات بدرجة كافية، توضح أداء الشركة المالي، وتقدم صورة واضحة و حقيقة عن كل ما يحدث.

*الاستقلالية: و هي التحرر من الضغوط المختلفة، و التأثيرات التي من شأنها التحكم في توجيه سلوك الأطراف أصحاب العلاقة، باتخاذ معين دون الأخر.

*المساءلة: و تتعلق بتوضيح أدوار الحوكمة، و مسؤولياتها، و الجهود الإدارية من أجل تأمين التقارب بين مصالح المساهمين و المديرين.

*المسؤولية: وهو ما يمكن تحقيقه من خلال التزام الشركة، بالقواعد و الأنظمة أمام جميع الأطراف أصحاب المصلحة.

*العدالة: وتتحقق من خلاله تأمين مصالح المساهمين، وتطبيق العقود الخاصة بهم تجاه الشركات التي يستثمرون بها و احترام حقوقهم.

5.1.7. مبادئ الحوكمة:

للحوكمة مبادئ عديدة نذكر ها من: (الشرارة، 2009، صفحة 127)

*ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: حيث يعمل على رفع مستوى الشفافية، و كفاءة الأسواق وأن يتوافق مع القوانين، و يحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة، و الالتزام بتطبيق القانون.

*حقوق المساهمين و الوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية: يتم حفظ حقوق المساهمين كلهم من حيث حقهم في نقل ملكية الأسهم و اختار مجلس الإدارة والحصول على عائد من الأرباح و مراجعة القوائم المالية و الحق بالمشاركة الفعالة في اجتماعات الهيئة العامة.

*المساواة في التعامل مع المساهمين:من حيث الحق في الدفاع عن حقوقهم القانونية و التصويت و المشاركة في القرارات الأساسية، و الحق في الإطلاع على الممارسات التي يقوم بها أعضاء مجالس الإدارة التنفيذية.

*دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات: و يتم ذلك عن طريق احترام دور أصحاب المصلحة،

وتعويضهم عن أي انتهاك لحقوقهم القانونية، و إفساح المجال أمامهم للمشاركة الفعالة في الرقابة على الشركة.

*الإفصاح و الشفافية: و يكون بالإفصاح العادل، و في الوقت المناسب عن دور مراقب الحسابات، وملكية النسبة العظمى من الأسهم، و التصرفات المالية لأعضاء مجلس الإدارة، والمدير التنفيذي، وأصحاب المصالح.

*مسئوليات مجلس الإدارة: تحديد الحقوق و الواجبات القانونية لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة، و كيفية اختيارهم لأعضائه، و دور الإشراف المناط بهم على الإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح و لجنة المراجعة.

8. **الأداء المالي**

1.8. تعريف الأداء:

- تعريف الأداء حسب(Angellier): يتجسد في قدرة المؤسسة على تنفيذ إستراتجيتها وتمكنها من مواجهة القوى المنافسة، أي قدرة المؤسسة في الاستمرار بالشكل المرغوب فيه في سوق تنافسية متطورة ويتطلب الكفاءة والفعالية في آن واحد. (مزهودة، 2010، صفحة 87)

- تعريف الأداء حسب (MILER ET BROMILY):ينظر هذان الكاتبان إلى الأداء على أنه: "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها". (القادر، 2017، صفحة 34)

ومما سبق نستنتج أن مفهوم الأداء يتمثل في قدرة المؤسسة على تنفيذ إستراتيجيتها ومواجهة القوى المنافسة، أي قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء ويتطلب الكفاءة والفعالية.

2.8.**تعريف الأداء المالي**:

تعددت واختلفت المفاهيم الخاصة بالأداء المالي من طرف الكتاب والباحثين والخبراء وهذا حسب وجهة نظر كل واحد منهم إلا أنهم أجمعوا على أنه من أهم الأدوات داخل المؤسسات الاقتصادية، حيث يعرف الأداء المالي على أنه الوصف الدقيق والشامل الحالي لوضع المؤسسة للمجالات التي تستخدمها للوصول إلى الأهداف

المسطرة من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة، ونعبر عن الأداء المالي باستخدام مؤشرات مالية كالربحية والسيولة، ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المؤسسة من أنشطة مختلفة. (طالب، 2011، صفحة 68)

كما يعرف الأداء المالي على أنه: انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها (العثماني، 2015، صفحة 75).

كما يعرف الأداء المالي على أنه مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف. (جمعة.، 2000، صفحة 38)

ويعرف حسب"SERGE EVRAERT": ويعني تسليط الضوء وفحص المحاور التالية:

العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛

أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛

مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض من الأرباح.

كما يعرف الأداء المالي: يتمثل في تشخيص السلامة المالية للمؤسسة للوقوف على مدى قدرتها على خلق القيمة ومواجهة التحديات المستقبلية من خلال الاعتماد على الكشوفات المالية أي القوائم المالية. (زينب، 2010-2011، صفحة 58)

ونستنتج من خلال التعاريف السابقة أن الأداء المالي يتمثل في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من معرفة قدرتها على استخدام مواردها المالية بكفاءة وفعالية.

3.8.أهداف الأداء المالي:

تتمثل الأهداف العامة للأداء المالي للمؤسسات في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة، حيث أنه أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية: (الخطيب، 2010، صفحة 47)

يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع الشركات؛

يمكن للمستثمر من متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط وتوزيعات على الأسهم.

4.8.تعريف تقييم الأداء المالي:

لقد تعددت التعاريف التي تطرقت إلى تقيم الأداء المالي، ومن بينها ما يلي:

عملية تقيم الأداء المالي في المؤسسة: "تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطراف مختلفة،أي يعتبر تقييما للأداء المالي للمؤسسة هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة. (لندة، 2015-2016، صفحة 48)

كما يعرف على أنه مدى تحقيق القدرة الإرادية والكسبية في المؤسسة حيث ان الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد الإيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة

المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة، والبعض يعرفه مدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش الأمان ليزيل العسر المالي. (عباسي، 2011-2012، صفحة 90)

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن تقيم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا، والتحقق من مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتصحيح الانحرافات، وكذا المقارنة بين النتائج المحققة والموارد المستخدمة وهذا ما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.

5.8.أهمية تقييم الأداء المالي:

- تعتبر عملية تقييم الأداء المالي ذات أهمية خاصة في المؤسسات الاقتصادية سواء العامة أو الخاصة، لأنها تمثل الدافع والحافز لتحقيق الأهداف، وتكمن الأهمية في: (الزبيدي، ب د، صفحة 92)

- يعتبر مقياسا للحكم على مدى نجاح المؤسسة الاقتصادية إما بمقياس حالة التقدم أو التأخر فيها، وبالتالي الكشف عن نقاط القوة والضعف سعيا لمواصلة نشاطها لأجل تحقيق أهدافها؛

- يوفر المعلومات لمختلف المستويات داخل المؤسسة لأغراض التخطيط المالي والرقابة المالية، ويساعد على ترشيد القرارات، كما يوفر المعلومات لمختلف الجهات الخارجية عن المؤسسة؛

- معرفة العناصر الكفؤ والعمل على تعزيزها والاستغناء عن العناصر غير الكفؤ، وتحديد العناصر التي تحتاج إلى مساعدة من أجل النهوض بأدائها؛

- يستهدف التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف الوظائف داخل المؤسسة، والعمل على تكاملها لخلق نوع من المنافسة الذي بدوره يسمح بتحسين أدائها؛

- يساعد على إعادة توجيه النشاط نحو تحقيق الأهداف المحددة؛

- يظهر التطور الذي شهدته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوأ وذلك من فترة لأخرى، مع مقارنتها بالمؤسسات المماثلة؛

- المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

6.8. أهداف تقييم الأداء المالي

تهدف عملية تقييم الأداء المالي إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها: (لمطيري، 2010-2011، صفحة 12)

- تحسين وتطوير أداء المؤسسات التي ترتفع فيها الرقابة من مستوى البحث عن الأخطاء وتصحيحها وإبداء الملاحظات بشأنها؛

- دراسة النشاط ككل من أجل معرفة مستوى تحقيقه لأهدافه؛

- الوصول إلى النتائج المستهدفة وذلك من خلال تأسيس الإدارة على قواعد الكفاءة والتوفير من حيث التنظيم والتشغيل؛

- إظهار الانحرافات التي يسفر عنها التقييم ودراسة أسبابها والوصول إلى الوسائل الكفيلة لعلاجها؛

- تجنب تكرار الأسباب المؤدية للانحرافات مع ضرورة الحرص على الوسائل المعالجة والعمل على تطويرها في المؤسسات جميعا.

7.8.خطوات تقييم الأداء المالي:

يمكن تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية. (الخطيب، 2010، الصفحات 51-52)

- تحديد الهدف من عملية التحليل والحصول على مجموعة القوائم المالية، حيث إن خطوات الأداء المالي إعداد القوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة؛

- اختيار الأدوات المناسبة وحساب مقاييس مختلفة لتقيم الأداء المالي مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي، والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛

- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات و الفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع؛

- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها في شكل تقرير.

9. طرق جمع وتحليل البيانات والأدوات المستخدمة في الدراسة

1.9. طرق جمع البيانات:

تم جمع البيانات عن طريق الموقع الالكتروني لمجمع صيدال، حيث تم الحصول على الوثائق في شكل مستندات تتمثل في القوائم المالية للمؤسسة، كالميزانية المالية وقائمة الدخل، وذلك من أجل تسهيل عملية التحليل

2.9. تلخيص المعلومات المجمعة

1.2.9.عرض الميزانية المالية لمجمع صيدال:

الجدول 1: جانب الأصول للميزانية المالية للفترة 2017-2019

البيان	2017	2018	2019
الأصول غير الجارية			
فارق بين الاقتناء	115414200	115414200	141648564
تثبيتات معنوية	13643850,95	174057244,8	174057244,8
تثبيتات عينية			
أراضي	10383338838	2391687791	3805721423
مباني	1766306904	2312989288	7492164950
تثبيتات عينية أخرى	1351564152	3976090140	5632128168
تثبيتات يجري إنجازها	276361487,4	10759890496	3580260803
تثبيتات ممنوح امتيازها	13501512858	0	0
تثبيتات مالية			
سندات موضوعة	1466608493	1433217458	2960993719
مساهمات أخرى	630537294,9	223859928,1	48760055,87
سندات أخرى مثبة	4000000000	3000000000	2500000000
قروض وأصول مالية أخرى	157814646,7	107512187,6	107512187,6
ضرائب مؤجلة عن الأصل	296251741,2	329860044,5	329960563,5
مجموع الأصول غير الجارية	33959354466	24830612573	26773207679
الأصول الجارية			

المخزونان	4883145011	6288271950	6887530621
الزبائن	3192081777	3681013226	3177533740
المدينون الأخرون	1357618287	1391490814	1436859092
الضرائب	169292263,6	228705651,1	222336344,6
أصول جارية أخرى			
الاستثمارات و الانشطة المالية الأخرى	18559989,19	18559989,19	18559989,19
الخزينة	4738892797	3135689578	1918151411
مجموع الأصول الجارية	14359590124	14743731389	13660971198
المجموع العام للأصول	48318944590	39574343962	40434178877

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول 2: جانب الخصوم للميزانية المالية خلال الفترة

البيان	2017	2018	2019
رأس مال تم إصداره	2500000000	2500000000	2500000000
رأس مال غير مستعان به	8721856492	411677000	411677000
علاوات واحتياطات	12991033164	13461406697	14047153642
فوارق إعادة التقييم	1585712860	1272192409	2686777593
فارق المعادلة	955727524,4	1016986929	1905284337
النتيجة الصافية	1376295648	1174214391	793514004,1
حقوق الملكية الأخرى والأرباح المحتجزة	-1080714611	-866679031,9	-1178074235
حصة ذو أقلية	881619980	826612003,6	609971657,9
المجموع 01	27931531058	19796410397	21776278416
خصوم غير جارية			
قروض وديون مالية	10894562658	10923905959	10403266268
ضرائب مؤجلة	17509995	19887217,01	21011203,32
ديون أخرى غير جارية	1059992789	593645268,2	593645268,2
مؤونات ومنتوجات ثابتة مسبقا	1346932170	1433885168	1446788018
مجموع الخصوم غير جارية	13318697612	12971232612	12464710757
خصوم جارية			
موردون وحسابات ملحقة	1436731270	2249615538	1556885668
ضرائب	726697526,4	201334246,6	116625268,5
ديون أخرى	4107579877	3734753856	3708972236
خزينة الخصوم	797707247,1	620906312,8	810706531,3
مجموع الخصوم الجارية	7068715920	6806609954	6193189704
المجموع العام للخصوم	48318944590	3957434362	40434178877

المصدر: من إعداد الباحثين

2.2.9 عرض جدول حساب النتائج لمجمع صيدال:

الجدول 3: جدول حساب النتائج للفترة 2017-2019

البيان	2017	2018	2019
رقم الأعمال	10265897771.06	10317577775.54	9392750935.10
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها	-558329961.16	272122098.95	1085935007.08
الإنتاج المثبت	00		
إعانات الاستغلال	00		
1-إنتاج السنة المالية	9707567809.90	10589699874.49	10478685942.18
المشتريات المستهلكة	-3755793245.73	-4624142242.57	-4577729592.68
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	-1002621754.72	-1067499186.54	-1113922480.89
2-استهلاك السنة المالية	-4758415000.45	-5691641429.11	-5691652073.57
3-القيمة المضافة للاستغلال	4949152809.45	4898058445.38	4787033868.61
أعباء المستخدمين	-2866108087.05	-3329762210.93	-3514951683.35
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	-167524872.66	-169982582.04	-154310399.06
4-الفائض الإجمالي للاستغلال	1915519849.74	1398313652.41	1117771786.20
النواتج العملياتية الأخرى	120876666.93	1159167515.64	687941345.51
الأعباء العملياتية الأخرى	-58405988.66	-188852963.84	-75628723.04
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات	-868249629.56	-1454793798.08	-1399508839.03
استرجاع خسائر القيمة والمؤونات	370500844.50	380039983.32	664533494.03
5- النتيجة العملياتية	1480241680.05	1293874389.45	995270118.85
النواتج المالية	163571611.87	200013164.65	152968301.58
الأعباء المالية	-164840374.12	-254951764.57	-343123098.91
6- النتيجة المالية	-1268762.25	-54938599.92	-190154797.33
7- النتيجة العادية قبل الضرائب	1478972917.80	1238935789.53	805954266.41
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	277583318.00	-1272206062.00	-77823533.00
الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية	7032819.01	-21232781.46	5579922.73
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	119356780.79	1132962508.99	721550810.68
العناصر غير العادية(نواتج)	/		
العناصر غير العادية(أعباء)	/		
9- النتيجة غير العادية	/		
10- نتيجة السنة المالية	119356780.79	1132962508.99	721550810.68
نتيجة ذوي الأقلية	85189898.58	44778352.30	19736411.44
حصة في النتيجة	96748968.51	-3526470.31	52226781.69
11- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	1376295647.88	1174214390.98	793514004.08

البيان	2017	2018	2019
رقم الأعمال	10265897771.06	10317577775.54	9392750935.10
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والجاري تصنيعها	-558329961.16	272122098.95	1085935007.08
الإنتاج المثبت	00		
إعانات الاستغلال	00		
1-إنتاج السنة المالية	9707567809.90	10589699874.49	10478685942.18
المشتريات المستهلكة	-3755793245.73	-4624142242.57	-4577729592.68
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	-1002621754.72	-1067499186.54	-1113922480.89
2-استهلاك السنة المالية	-4758415000.45	-5691641429.11	-5691652073.57
3-القيمة المضافة للاستغلال	4949152809.45	4898058445.38	4787033868.61
أعباء المستخدمين	-2866108087.05	-3329762210.93	-3514951683.35
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	-167524872.66	-169982582.04	-154310399.06

المصدر: من إعداد الباحثين

10. عرض ومناقشة النتائج

1.10.عرض النتائج

2.10.إعداد الميزانية المالية المختصرة

الجدول 4: جانب الأصول للميزانية المالية الختصرة للفترة 2017-2019

البيان	2017	2018	2019
الأصول الثابتة	33959354466	24830612573	26773207679
الأصول المتداولة	14359590124	14743731209	13660971198
للاستغلال	8075226787	9969285176	10065064362
خارج الاستغلال	1526910551	1620196466	1659195436
قيم جاهزة	4757452786	3154249567	1936711400
مجموع الأصول	48318944590	39574343962	40434178877

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول 5: جانب الخصوم للميزانية المالية المختصرة للفترة 2017-2019

الخصوم	2017	2018	2019
أموال خاصة	27931531058	19796410397	21776278416
ديون طويلة الأجل	13318697612	12971232612	12464710757
ديون قصيرة الأجل	7068715920	6806609954	6193189704
مجموع الخصوم	48318944590	39574252962	40434178877

المصدر: من إعداد الباحثين

3.10.إعداد الميزانية الاقتصادية:

الجدول 6: جانب الأصول الاقتصادية

الأصول الاقتصادية	2017	2018	2018
الاستثمارات الصافية	33959354465.81	24830612573.08	26773207679.36
الاحتياج في رأس المال العامل	3331128666	5403775000	6341776626
مجموع الأصول الاقتصادية	37290483131,81	30234387573,08	33114984305,36

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول 7: جانب الموارد الاقتصادية

الموارد الاقتصادية	2017	2018	2019
الأموال الخاصة	27931531057.74	19796410396.58	21776278416.42
الاستدانة الصافية	9358952073	10437980177	11338705888
مجمـــوع المـــوارد الاقتصادية	37290483131.81	30234390573,58	33114984305,36

المصدر: من إعداد الباحثين

4.10. قياس مردودية المؤسسة

1.4.10.المردودية التجارية

الجدول 8: المردودية التجارية

البيان	2017	2018	2019
النتيجة الصافية	1376295648	1174214391	793514004,1
رقم الأعمال	10265897771	10317577776	9392750935
المردودية التجارية	0,134064811	0,113807176	0,084481534

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية تجارية موجبة خلال فترة الدراسة 2017-2018، وهي في انخفاض مستمر حيث بلغت 13%، في سنة 2017 أما في سنة 2019 بلغت 08%.

المصدر: من إعداد الباحثين

2.4.10.المردودية الاقتصادية

الجدول 9: المردودية الاقتصادية

البيان	2017	2018	2019
النتيجة العملياتية	1480241680	1293874389	995270118,9
الأصول الاقتصادية	37290483132	30234387573	33114984305
المردودية الاقتصادية	0,039694891	0,042794794	0,030054978

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية اقتصادية موجبة، خلال سنوات الدراسة 2017-2019، ومتذبذبة حيث بلغت 03.90%، خلال سنة 2017 و04.20% في سنة 2018، أما في سنة 2019 فانخفضت إلى 03%.

3.4.10.المردودية المالية:

الجدول 10: المردودية المالية

البيان	2017	2018	2018
النتيجة الصافية	1376295648	1174214391	793514004,1
الأموال الخاصة	27931531058	19796410397	21776278416
المردودية المالية	0,049273906	0,05931451	0,036439376

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية مالية موجبة خلال سنوات الدراسة 2017-2019، حيث بلغت 04.90%في سنة 2017، و05.93% في سنة 2018 كما أنها انخفضت في سنة 2019 حيث بلغت 03.64%.

5.10.أثر الرفع المالي

الجدول 11: أثر الرفع المالي

البيان	2017	2018	2019
المردودية المالية	0,049273906	0,05931451	0,036439376
المردودية الاقتصادية	0,039694891	0,042794794	0,030054978
اثر الرافعة	0,009579015	0,016519716	0,006384398

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت أثر رفع مالي موجب حيث حققت خلال 2017 0.95% وفي سنة 2018 أثر رفع مالي قدرة1.65%، كما حققت في سنة في سنة 2019 0.63%.

11. مناقشة النتائج واختبار الفرضيات

1.11. مناقشة النتائج

1.1.11.تحليل الميزانية المالية المختصرة باستخدام مؤشرات التوازن.

1.1.1.11. رأس مال العامل (FRN):

هو هامش الضمان الذي يجب أن يتوفر في المؤسسة ضمن هيكلها المالي لتحقيق التوازن وتغطية الأخطار الناجمة عن حركة الأصول المتداولة، أو بعبارة أخرى هو ذالك الجزء من الأموال الدائمة الموجه لتمويل الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس مال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

الجدول 12: رأس مال العامل

البيان	2017	2018	2019
الأموال الدائمة	41250228670	32767734008	34240989174
الأصول الثابتة	33959354466	24830612573	26773207679
رأس المال العامل	7 290 874 204,00	7937121435	7467781494

المصدر: من إعداد الباحثين

نلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه أن قيم رأس مال العامل موجبة خلال كل سنوات الدراسة (2017-2019)، وهذا راجع لارتفاع الأموال الدائمة، حيث بلغت 41250228670دج، خلال سنة 2017،

لتنخفض إلى 327667734008دج في سنة 2018، لترتفع في سنة 2019إلى 34240989174دج، كما نلاحظ أن الأصول الثابتة انخفضت خلال سنة 2018، لترتفع مجددا خلال سنة 2019، بالرغم من هذا رأس مال العامل موجب خلال فترة الدراسة، مما يدل على أن الشركة تمتلك هامش أمان كبير، وقدرة كبيرة تمتلكها الأموال الدائمة على تغطية الأصول الثابتة، وهذا دليل على أن الشركة تمتلك توازنا ماليا.

الاحتياج في رأس المال العامل(BFR): يوضح الاحتياجات التمويلية الإجمالية لدورة الاستغلال، وهو ناتج عن تفاوت زمني التدفقات النقدية المستحقة والمحصلة. ويحسب بالعلاقة التالية:

الاحتياج في رأس المال العامل = الأصول المتداولة باستثناء خزينة الأصول – الخصوم المتداولة باستثناء خزينة الخصوم

الجدول 13: يوضح تطور الاحتياج في رأس المال العامل

البيان	2017	2018	2019
الأصول المتداولة باستثناء خزينة الأصول	9 602 137 338,28	11589481641	11724259797
الخصوم الجارية باستثناء خزينة الخصوم	6 271 008 673,06	6185703641	5382483172
الاحتياج في رأس المال العامل	3 331 128 665,22	5403778000	6341776626

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ بأن الاحتياج في رأي المال العامل موجب خلال كل سنوات بالقيم التالية على التوالي:333128دج، 5403778دج، 634177662دج، وهذا يدل على أن الاستخدامات الجارية لم تغطي الموارد الجارية، مما أدى إلى وجود عجز في دورة الاستغلال.

الخزينة الصافية: تعبر عن مجموع الأموال الجاهزة التي تحت تصرف المؤسسة خلال دورة الاستغلال، إذ تعبر عن الفرق بين الأصول ذات السيولة الفورية والديون ذات الاستحقاقية المالية، وبالتالي فهي تعتبر من أهم مؤشرات التوازن المالي وتحسب بالعلاقة التالية:

الخزينة الصافية = رأس مال العامل – الاحتياج في رأس مال العامل

أو

الخزينة الصافية = خزينة الأصول – خزينة الخصوم

الجدول 14: الخزينة الصافية

البيان	2017	2018	2019
رأس مال العامل	7 290 874 204,00	7937121435	7467781494
الاحتياج في أس المال العامل	3 331 128 665,22	5403778000	6341776626
الخزينة	3 959 745 538,78	2533343435	1126004868

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال فترة الدراسة مما يعطي انطباع على أن هناك توازن في الهيكل المالي للمؤسسة وهو مؤشر مهم بالنسبة للمحللين الماليين إلا أننا نلاحظ أن مؤشر الخزينة في

انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة، وهذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية وتمويل احتياجات دورة الاستغلال،وهذا ما يفسر قدرة المؤسسة على التحكم في كل من ساستي التمويل والاستثمار.

12. **مناقشة نتائج المردودية**

الجدول رقم (08): المردودية التجارية

نلاحظ من خلال النتائج السابقة أن المردودية التجارية خلال فترة الدراسة أخذت قيم موجبة، وهذا مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة ويفسر إيجابية رقم الأعمال لكن هذا المعدل يشهد انخفاضا مستمرا من سنة لأخرى حيث بلغت13% في سنة 2017، و11% خلال 2018 و08.44% في سنة 2019، وهذا بالرغم من الارتفاع المسجل في رقم الأعمال خلال 2018، كما لاحظنا انخفاض في النتيجة، إذ الارتفاع في رقم الأعمال صاحبه انخفاض في النتيجة الصافية المحققة بسبب ارتفاع التكاليف الأمر الذي يستدعي من المؤسسة إعادة النظر في طريقة تسيير الأنشطة المختلفة، أما في سنة 2019 كان هناك انخفاض في رقم الأعمال وارتفاع تكاليف الاستغلال مثل مصارف المستخدمين من جهة، وارتفاع الأعباء المالية من جهة أخرى، هذا ما أثر على النتيجة الصافية.

الجدول رقم (09): المردودية الاقتصادية

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية موجبة خلال سنوات الدراسة حيث بلغت 03.96%، خلال سنة 2015 وهذا يعني أن الدينار الواحد المستثمر كأصول اقتصادية يولد 0.0396دج، حيث ارتفع هذا المعدل بنسبة 30% في سنة 2018، وهذه الزيادة ناتجة عن الانخفاض المسجل في الأصول الاقتصادية، كما انخفضت النتيجة العملياتية نتيجة الارتفاع في تكاليف الاستغلال، أما بالنسبة لسنة 2019 كان هناك انخفاض في معدل المردودية الاقتصادية، نتيجة الانخفاض في رقم الأعمال من جهة والارتفاع في تكاليف الاستغلال.

الجدول رقم (10):المردودية المالية:

من خلال نتائج المتحصل عليها سابقا، نلاحظ مجمع صيدال يحقق مردودية مالية موجبة خلال فترة الدراسة، لكنها ضعيفة نسبيا حيث بلغت في سنة 2017 04.92%، وهذا يعني أن الدينار الواحد الذي يستثمره أصحاب رأس المال يولد ربح قدره 0.0492دج، وفي سنة 2018 بلغت 05.93%، وهذا يدل على أن الدينار الواحد المستثمر من طرف أصحاب رأس المال يولد ربح قدره 0.0593دج، أما في سنة 2019 بلغت 03.64%، حيث أنه كل دينار مستثمر على شكل أموال خاصة يولد ربح قدره 0.0364دج. كما نلاحظ أن معدل المردودية المالية متذبذب خلال فترت الدراسة حيث أنه ارتفع في سنة 2018 نتيجة الارتفاع في رقم الأعمال من جهة كما أنها سجلت انخفاض في الأموال الخاصة، كما انخفض معدل المردودية المالية في سنة 2019، وهذا نتيجة الانخفاض في رقم الأعمال وارتفاع الأموال الخاصة خلال هذه السنة، ويعود هذا إلى سوء تسيير الموارد المالية المحققة، ويظهر هذا من خلال ارتفاع تكاليف الاستغلال خاصة مصاريف المستخدمين والاستهلاكات.

الجدول رقم (11): أثر الرفع المالي

نلاحظ من خلال قرأتنا للجدول أعلاه بأن أثر الرفع لسنة 2017 هو 0.96% ولسنة2018 هو 1.66%، هذه الزيادة في أثر الرفع هي ناتجة عن نسبة استدانة، حيث أن معدل نسبة الاستدانة هو 47.68%في سنة 2017، أما معدل نسبة الاستدانة لسنة 2018 هو 65.52% هذا مما أدى إلى زيادة أثر الرفع حيث أن المؤسسة

في 2018 اعتمدت في تمويلها على الديون أكثر من أموال الخاصة، أما الأثر لسنة 2019 يقدر بـ 0.64%،هذا الانخفاض في أثر الرفع المالي ناتج عن انخفاض نسبة الاستدانة من 65.52%إلى 57.23%، أي أن المؤسسة تعتمد في تمويلها على الاستدانة، أي أن خلال سنوات الدراسة أثر الرفع ارتفع وانخفض فهو غير ثابت على مجال واحد خلال سنوات الدراسة.

13. **الخاتمة:**

تعتبر الحوكمة من المواضيع المهمة حاليا و الأكثر حيوية على الصعيد العالمي و الإقليمي و حيث أصبح هذا المفهوم ضروريا لتطوير و تحسين العلاقة بين المؤسسة و العديد من المهتمين بأمورها، و تحليل درجة تأثيرها على الوضع الاقتصادية لشركات الاقتصادية.

حاولنا من خلال هذا الموضوع دراسة تأثير دور الحوكمة في الرفع من الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، حيث تم التركيز على مبادئ الحوكمة و آلياتها التي يمكن لها المساهمة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية حيث تم التوصل لعدة نتائج نذكر منها:

الحوكمة نظام تتبعه المؤسسات من أجل تقييم و تحديد و مراقبة المهام من أجل تحقيق الأهداف المسطرة.

حوكمة المؤسسات تعتبر من بين الأدوات التي تساهم في رفع الأداء للمؤسسات الاقتصادية.

التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة يساهم في تحسين الأداء للمؤسسات.

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: توصلنا إلى تطبيق الحوكمة في المؤسسات يساهم في تحسين الأداء.

الفرضية الثانية: هناك أهداف للحوكمة منها توزيع و تحديد المهام داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

الفرضية الثالثة: للحوكمة مبادئ عديدة تؤثر تؤثر و بشكل ايجابي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

14. **توصيات واقتراحات:**

ضرورة الاهتمام بموضوع الحوكمة المؤسسات الاقتصادية

العمل على تحسين مستوى ممارسة حركة المؤسسات و خاصة مبدأ الإفصاح و الشفافية من خلال مساعدة المديرين و مجلس الإدارة للمؤسسات على تطوير إستراتيجية سليمة لحوكمة المؤسسات تساعد على تحسين كفاءة أداء الشركة .

الحكم الراشد مع إعطاء الوقت و الظروف المناسبة لتطبيقها.

التزام المؤسسة باللوائح التنظيمية و القوانين التي تصدرها الوزارة.

15. **المراجع و المصادر:**

1- السعيد فرحات جمعة. (2000). الأداء المالي لمنظمات الأعمال. الرياض: دار المريخ لنش.

2- بتول محمد، سلمان علي. (18-19 ماي 2011). حوكمة الشركات و دورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة . الجزائر: جامعة سعد دحلب بالجزائر، .

3- بوقابة زينب. (2010-2011). التدقيق الخارجي وتأثيره على فعاية الأداء في المؤسسة الاقتصادية. الجزائر: جامعة الجزائر-03.

4- حمزة محمود الزبيدي. (ب د). التحليل المالي لأغراض تقيم الأداء والتنبؤ بالفشل. (الطبعة 2، المحرر) الوراق للنشر والتوزيع عمان الأردن.

5- زواتلية عبد القادر. (2017). دور النظام المحاسبي المالي في تحسين الأداء المحاسبي لشركات التأمين في الجزائر. شلف: جامعة شلف.

6- سمير جواد، نوال بن عمار. (2018). آثر تطبيق حوكمة الشركات على الأداء المالي بالتطبيق على شركات التأمين التكافلي العاملة في سوق السعودي. الجزائر: المجلة الجزائرية لتنمية الإقتصادية 5302-2392.

7- صابر عباسي. (2011-2012). أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية- دراسة تحليلية قياسية من المؤسسات في ولاية بسكرة. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

8- صالح محمد حسن، محمد الحملاوي. (08/10/سبتمبر 2005). اتجاه دور المراجعة الداخلية في زيادة فعالية الحوكمة بالبنوك المصرية . الاسكندرية، مصر: الاسكندرية .

9- عبد الماليك مزهودة. (2010). الأداء بين الكفاءة والفعالية. بسكرة: جامعة محمد خيضر.

10- عبد الوهاب نصر علي. (2005). آليات تفعيل الدور الحوكمي الإيجابي للتقرير الجديد لمراقب الحسابات . الاسكندرية مصر: كلية التجارة، جامعة الاسكندرية .

11- علاء فرحات طالب. (2011). ايمان شيخان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصرف (المجلد الطبعة الأولى). الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

12- فيصل محمود الشرارة. (2009). قواعد الحوكمة و تقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد و الوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الاردنية . دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية المجلد 25 العدد الثاني .

13- محمد محمود الخطيب. (2010). الأداء المالى وأثره على عوائد أسهم الشريكات (المجلد الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار الحامد.

14- مشعل جهاز لمطيري. (2010-2011). تحليل وتقيم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية. ب م: جامعة الشرق الأوسط.

15- مصطفى العثماني. (2015). نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية. الجزائر: جامعة الجزائر.

16- ميخائيل أشرف حنا. (2005). تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات . القاهرة: المنظمة العربية للتنمية ن المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات .

17- وائل علي الوابل. (ديسمبر 2002). كارثة انهيار بعض الشركات العالمية العملاقة من منظور محاسبي . السعودية: مجلة المحاسبة الجمعية السعودية للمحاسبين، السنة التاسعة العدد 36.

18- وهبي لندة. (2015-2016). دور الحوكمة المالية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية. جامعة الجزائر-03.